الانتخابات البلدية التركية لعام 2014:
الدلالات، والتحديات المستقبلية

شيماء بهاء الدين

مركز الحضارة للدراسات السياسية

أبريل 2014

كان للانتخابات البلدية الأخيرة في تركيا خصوصيتها، إذ تم التعامل معها باعتبارها مؤشر ًا لمعرفة مدى تأثير أحداث حديقة جيزي بتقسيم في منتصف عام 2013 وما تلاها من قضايا الفساد المثارة مؤخرا على شعبية ومصداقية حزب العدالة والتنمية، لاسيما مع تداخل تلك القضايا مع الصدام الجاري مع الحليف السابق للحزب وهو جماعة الخدمة التابعة للداعية "فتح الله جولن"، هذا فضلا عن أداء حكومة العدالة والتنمية في ظل المتغيرات الخارجية. وقد ارتبط ذلك كله بهجوم إعلامي على العدالة والتنمية ليس فقط على مستوى وسائل الإعلام المعارضة في الداخل، وا ٍنما من وسائل إعلام إقليمية أيضا رافضة لسياسات العدالة والتنمية تجاه كل من القضية الفلسطينية والثورات العربية بشكل خاص.

وبرز الخلاف بين الحكومة والجماعة –باعتباره مثل العنصر الأساس في خلفية هذه الانتخابات- عند استدعاء المدعي العام التركي "صدر الدين صاريقايا"، في فبراير 2012، رئيس الاستخبارات "هاكان فيدان"، للإدلاء بأقواله بصفته مشتبها به في قضية اللقاءات مع قادة حزب العمال الكردستاني، ما أدى لأزمة مفاجئة بين حزب العدالة والتنمية وجماعة "جولن" المعروفة بنفوذها في القضاء والشرطة، حيث رأى رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" أن هذه الخطوة تستهدفه مباشرة، وقامت الحكومة بتمرير قانون من البرلمان يشترط موافقة رئيس الوزر اء قبل استدعاء رجال الاستخبارات، هذا فضلا عن الإجراء الحكومي المتعلق بإغلاق مراكز الدروس الخاصة التي تعد من أبرز أنشطة الجماعة التعليمية والاقتصادية.

وبشكل أكثر عمقا يُرى أن هناك عدد من الملفات الخلافية والانتقادات المتبادلة بين حكومة العدالة والتنمية وجماعة الخدمة، وتتهم الجماعة الحكومة بـ: عدم القيام بالإصلاحات اللازمة للانضمام للاتحاد الأوربي والاتجاه إلى دوائر أخرى، تصعيد الأزمات مع إسرائيل بما قد يضر بالعلاقات مع الغرب، ولا ينفصل عن ذلك تقارب الحكومة مع إيران، وما يُعد عدم الواقعية في التعامل مع الملفين السوري والمصري. وفي المقابل ترد الحكومة بأن الجماعة: عاشت أفضل أيامها خلال السنوات العشر الأخيرة في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، ولكنها تريد المشاركة في الحكم دون أن تتحمل مسؤوليتها السياسية، أما قرار إغلاق مراكز التعليم الخاصة لا يستهدف الجماعة، بل هو جزء من برنامج متكامل يرمي إلى إصلاح نظام التعليم الحالي، الذي يحمل الطلاب أعباء إضافية[1].

وعلى مستوى أكثر اتساع ًا من الخلافات بين الحكومة والمعارضة بتنوعاتها، حيث الخلاف حول الإصلاحات الديمقراطية: فقد أعلن "أردوغان" في 30 سبتمبر 2013 إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي أعدتها الحكومة في مسار الإصلاحات التي تنتهجها تركيا لأسباب تتعلق بمتطلبات داخلية وخارجية (خاصة ما يتصل بمعايير كوبنهاجن للانضمام للاتحاد

الأوربي)، وشملت تلك الحزمة من الإصلاحات مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات.

أما المنتقدون لحزمة الإصلاحات، فيمكن تقسيمهم إلى ثلاثة معسكرات: معسكر المعارضة السياسية المتمثل بحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية تحديداً الذي اعتبر الإصلاحات خطراً على هوية الدولة التركية، وفي المقابل معسكر الأكراد والذي يشمل حزب السلام والديمقراطية الكردي في البرلمان وحزب العمال الكرستاني المصنف إرهابياً الذين اعتبروا الإصلاحات غير كافية لمطالبهم القومية، ومعسكر شمل قطاع من المجتمع المدني أشاد بحزمة الإصلاحات خاصة مسألة رفع الحظر على الحجاب، إلا أنه انتقد استثناء القضاة والعسكريين والشرطة[2].

ولكن هناك سياق آخر أبعد من ذلك، حيث مرحلة ما بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية 2010 والتي رسمت مشهدا جديدا لصراع القوى الحزبية التركية، حيث عمق من أزمة أحزاب المعارضة". فزعيم حزب الشعب الجمهوري "كمال كليجدار أوغلو" تلقى أولى هزائمه في رئاسة الحزب بعد أن تم انتخابه خلفا لـ"دنييز بايكال"،كما أن حزب الحركة القومية بزعامة "دولت باهجلي" خسر العديد من المناطق التابعة لنفوذه، بل إن أوساطا واسعة في حزبه صوتت بنعم في الاستفتاء خلافا لموقف الحزب[3].

ومع هذا، فلا شك أن توقيت الأزمة الراهنة حساس بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، ليس بسبب الاستحقاق الانتخابي في الداخل فقط، وإنما بسبب المرحلة الجديدة من العلاقات الخارجية خاصة العلاقات الأميركية-التركية على خلفية العديد من الملفات.

ذلك حتى يمكن القول إن تلك الانتخابات البلدية قد تميزت ببروز البعدين التاليين:

البعد السياسي: وذلك لأن هذه الانتخابات البلدية جاءت ذات نكهة سياسية بخلاف طبيعة مثيلاتها في أي دولة حيث الاهتمام بالأبعاد الخدمية والتنموية دون غيرها من الأبعاد والخلافات السياسية، ولعل ما حولها إلى قضية سياسية بامتياز هو إقالة الحكومة لعشرات المسؤولين من قوات الأمن والشرطة والقضاء ممن اتهمتهم بالتواطؤ في مؤامرة ضد الحكومة في إشارة إلى قضايا الفساد، وقد عمق من الأزمة ما تم تسريبه من التسجيلات التي لم تتوقف عند ما يتصل بالفساد وإنما تناولت أمورا عدتها الحكومة في صميم الأمن القومي التركي، إذ تناول أحد التسريبات اجتماعاً للنقاش حول احتمال توجيه ضربات في سوريا[4].

وقد صرح "أردوغان"، أن الانتخابات البلدية لم تعد مجرد انتخابات محلية فحسب بالنسبة لتركيا ولحزب العدالة والتنمية، بل هي انتخابات عامة، من شأنها تقرير مصير تركيا كلها، وفي هذا الإطار شارك "أردوغان" في الأيام العشرة الأخيرة بفعالية في الحملات الانتخابية بمدن

مختلفة. حتى إن "أردوغان" أكد أكثر من مرة استعداده للاستقالة من رئاسة حزبه إن لم يتصدر الانتخابات البلدية[5]. ولم تكن تلك التحركات وما خلفها من إدراك للبعد السياسي قاصرة على حزب العدالة والتنمية دون غيره من الأحزاب، حيث قام رؤساء الأحزاب الأخرى أيضاً بأنفسهم بالعديد من الجولات في مختلف المدن[6].

الاهتمام الخارجي: يعتقد "أردوغان" أن هناك مؤامرة ضد تركيا، وأن الأصابع الأميركية موجودة في قلب هذه المؤامرة، والهدف هو تركيا ودورها الذي تختلف أهدافه وأدواته مع السياسة الأمريكية تجاه عدد من قضايا المنطقة في فلسطين ومصر وسوريا. ولكن بغض النظر عما يقال عن مؤامرة خارجية ونفيه، فإن الترقب الخارجي كان سمتا عاما ما يستدل عليه بتصريحات الكثير من السياسيين، وكذلك بالتغطيات الإعلامية، حيث أفردت مساحات واسعة منها لتغطية الانتخابات البلدية التركية، كل وفق حساباته، بين من يرفض سياسات تركيا الخارجية متمنياً سقوط العدالة والتنمية (السلطة الانقلابية في مصر)، والمتوافقون مع التوجهات التركية الذين يرون في فوز العدالة والتنمية تدعيما لهم (جانب من حركات المقاومة، والحركات الثورية في العالم العربي).

أولا: الدلالات

حصد حزب العدالة والتنمية 45% تقريبا من أصوات الناخبين، وكان قد حصل حزب العدالة والتنمية على 38% من أصوات الناخبين في الانتخابات البلدية السابقة عام 2009[7]. ولما كان عدد البلديات التي يحصل عليها كل حزب هي الأهم، فإن حزب العدالة والتنمية قد سيطر على 50 بلدية من بلديات البلاد الواحدة والثمانين، بما في ذلك إسطنبول وأنقرة (والتي ثار حولها خلاف)؛ بينما سيطر الشعب الجمهوري على 13 بلدية، والحركة القومية على 8، والسلم والديمقراطية على 9، وذهبت بلدية ماردين لمرشح قومي كردي مستقل؛ حيث خسر مرشح العدالة والتنمية لصالح الشخصية الكردية المحبوبة شعبياً، "أحمد ترك" (مع العلم بوجود بعض الطعون)[8]. مما يعني أن الحزب قد تمكن من تجاوز ما سبق رصده من عقبات في هذه المرحلة على الأقل، بل وحقق نجاحاً يفوق الانتخابات البلدية السابقة.

الدلالات في الداخل التركي:

قبل الخوض في الدلالات المباشرة للنتائج، من المهم الوقوف على واحدة من أهم دلالات السياق المحيط بالعملية الانتخابية، حيث دور الجيش، إذ لوحظ غياب لافت لدور الجيش في مجريات الأزمة السياسية، وهو ما يتم إرجاعه إلى الإصلاحات الدستورية والقانونية التي تبنتها

حكومة أردوغان في هذا الصدد منذ عام 2003، وذلك على نحو يتصل بالضغوط الأوروبية لإجراءات تقليص الدور السياسي للجيش التركي. والأهم من ذلك عدم تقبل الشعب التركي لدور سياسي للجيش من جديد، وذلك بدليل أنه لم يلجأ المتظاهرون الأتراك في تقسيم إلى مطالبة الجيش بالتدخل في الأزمة على غرار ما فعل غيرهم في بعض الدول العربية بالتزامن، وهو ما يرجع إلى نضج التجربة الديمقراطية التركية، حتى قيل: "الشعب التركي سيتخطى هذه الأزمة بنجاح إذا أوفت المؤسسة العسكرية بوعدها بالوقوف على الحياد تجاه التجاذبات السياسية بين الأحزاب التركية".

فقط أصدرت القيادات العسكرية بيانا عبر موقع الجيش الإلكتروني الرسمي جاء فيه "إن القوات المسلحة التركية لا تريد التدخل في سجالات سياسية، لكنها ستراقب عن كثب كافة التطورات بشأن هويتها المؤسسية والأوضاع القانونية الخاصة بأعضائها مع الالتزام بخدمة الأمة التركية بوفاء". الأمر الذىاُعتُبر يعكس التوافق العام داخل تركيا على أن يبقى الجيش بعيدا عن السياسة وا ٍن كان ما جاء في البيان بشأن مراقبة الجيش للتطورات، والهوية السياسية له يثير علامات استفهام عدة.

ومن ثم، نجد على جانب آخر أن هناك من فسر حياد الجيش بقول إنه قد لا يكون مستبعدا استشعار قيادات الجيش اقتراب أفول حكم العدالة والتنمية، ومن ثم هدفت من وراء التزام الحياد في أزمة تقسيم ومن بعدها قضايا الفساد إلى الترفع عن أية شبهة بأي تدخل سياسي، لن يكون مرحبا به محليا أو إقليميا أو دوليا[9]، لكن على كل حال فقد أثبتت نتائج الانتخابات عدم صواب توقع تراجع العدالة والتنمية.

أما الدلالات المباشرة لنتائج الانتخابات، فأبرزها:

(1) **المدن الكبرى**: فضلا عن أن عدد البلديات التي يفوز بها كل حزب من المدن الكبرى أكثر أهمية من نسبة التصويت له، فإن لمدن معينة أهمية رمزية وتأثيرا كبيرا في تحديد الفائز من الخاسر في هذه المعركة الديمقراطية، إذا تحولت رئاسة بلديتها من حزب لآخر[10].

وفي مؤشر على احتدامالمواجهة، قدّم حزب العدالة والتنمية عددا من وزرائه للمنافسة على بلديات المدن الكبرى، في محاولة لضمان الفوز في المدن المهمة. ومن أبرز هذه الأسماء: وزير المواصلات "علي بن يلدرم"الذي رشحه لمنصب رئيس بلدية أزمير، وهو أكثر وزير تسلّم حقائب في تشكيلات الحزب الوزارية المتعاقبة. كذلك رشح الحزب نائب رئيس الوزراء "علي باباجان"، ووزير الدولة لشؤون الاتحاد الأوروبي "آجمن باجش"، ووزير الشباب والرياضة "سوات كلج"، وهو ما دفع "أردوغان" إلى إعفائهم من مناصبهم الوزارية للتفرغ للانتخابات[11].

شهدت المدن الكبرى المعركة الانتخابية الأهم بين حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب

الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة، وحزبي الحركة القومية، وحزب السلام والديمقراطية الكردي. وفي المقدمة تأتي إسطنبول التي تمتلك الكتلة الانتخابية الأكبر لاحتوائها على خُمس سكان تركيا، حتى أننا نجد مقولة الأتراك المشهورة "من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا"، وقد حقق فيها "قادر توباش" مرشح العدالة والتنمية فوزا ساحقا للمرة الثالثة على التوالي، بنسبة 48% من اصوات الناخبين وهي نسبة تاريخية، في حين حصل "مصطفى ساري جول" مرشح حزب الشعب الجمهوري على40%، لتؤكد إسطنبول بذلك أنها ما زالت المعقل الأول لأردوغان وهي من تحسم الانتخابات التركية.

أما العاصمة أنقرة، فشهدت أصعب المعارك الانتخابية بفوز مرشح العدالة والتنمية بفارق ضئيل جدا على مرشح المعارضة، حيث حصل على نسبة 44.7% مقابل حصول مرشح حزب الشعب الجمهوري على 43.8%، وقد ثار خلاف حول النتائج.

مدينة أزمير، ثالث أكبر مدن تركيا من حيث عدد السكان، وهي لم تحمل مفاجئات وأثبتت أنها ما زالت الحصن المنيع للـ "أتاتوركية" الممثلة بحزب الشعب الجمهوري الذي اكتسح المدينة بنسبة 50%، في حين حصل مرشح العدالة والتنمية على 43%،وا ٍن كان ذلك بتقدم كبير عن نتيجة انتخابات 2009 التي حصل فيها الحزب على 29% فقط[12].

كذلك يُشار إلى أن العدالة والتنمية حقق النصر في عدد ملموس من محافظات الأغلبية الكردية، وبات مسيطرا على بلدية موش للمرة الأولى. من ناحية أخرى، إن كان الشعب الجمهوري حافظ على معقله الرئيس في إزمير، فإن العدالة والتنمية استعاد منه أنطاليا، ليكسر بذلك سيطرة الشعب الجمهوري على لديات ساحل المتوسط وا يجه؛ كما حقق الفوز في أوردو الشمالية للمرة الأولى. ويمكن القول:إن الشعب الجمهوري سقط نهائيً ا من خارطة البلديات التركية في الشرق والجنوب الشرقي. وكان غريبا أن يخسر الشعب الجمهوري تونجلي، مسقط رأس زعيم الحزب، لصالح السلم والديمقراطية. وبالرغم من توقعات بأن تذهب أغلبية أصوات أرضروم، مدينة "فتح الله جولن"رشح الشعب الجمهوري، فقد حقق العدالة والتنمية فوز ً ا كبير ً ا ومريح ً ا في المدينة المحافظة[13].

(2) **المرأة:** وهنا نجد أنفسنا أمام دلالتين: أولاهما، ما حققته المرأة بمختلف أطياف فكرها السياسي من نتائج متقدمة في هذه الانتخابات، فعلى سبيل المثال، فازت مرشحة حزب العدالة والتنمية الحاكم " فاطمة شاهين" برئاسة بلدية ولاية غازي عنتاب[14].أيض ً ا فازت عن حزب الشعب الجمهوري المعارض في ولاية آيدن أوزلم تشارشي أو غلو" برئاسة بلدية الولاية[15]، كما فازت مرشحة حزب السلام والديمقراطية "جولتان كيشاناك" برئاسة بلدية ولاية ديار بكر[16].

أما الدلالة الثانية، أنهما يجب الالتفات إليه أيضاً أن نتائج الانتخابات البلدية في تركيا أكدت محورية دور المرأة المنتمية لمرجعيتها الإسلامية، إذ فازت مرأة محجبة برئاسة إحدى البلديات، حيث فازت "فاطمة تورو" بإحدى بلديات قونية المشهورة بتدينها، ومن المعروف ما عانته المرأة المحجبة في تركيا حتى وقت قريب جراء تصلب الأفكار العلمانية.

الدلالات على الصعيد الخارجي:

(1) قدمت النتائج إشارات إيجابية لاسيما بشأن القضية الفلسطينية: حيث يمثل فوز العدالة والتنمية دعماً للقضية الفلسطينية التي تخلى عنها كثيرون خاصة مع الانقلاب العسكري في مصر، ذلك حتى إننا نجد "إسماعيل هنية" رئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة من أول من هنأوا أردوغان بنتائج الانتخابات، إدراكا منه لمحورية الدور التركي في القضية الفلسطينية ومقاومة حصار غزة. فقد اعتبر "هنية" أن فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في الانتخابات البلدية، "دليل على صحة المنهج الذي سار عليه الحزب ورئيسه "رجب طيب أردوغان"، سواء في تركيا أو على صعيد نصرة قضايا المظلومين في العالم". وأشار إلى أن هذه الانتخابات جرت في ظل توقيت تركي وإقليمي ودولي في غاية الأهمية والحساسية[17]. وهو ما يفسر مشاركة الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، في مسيرة جماهيرية حاشدة شمال قطاع غزة، ابتهاجاً بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية[18].

(2) **الأمر نفسه بشأن الثورات العربية:** اعتبر "أردوغان" نتائج الانتخابات استفتاءا شعبيا على سياسته الخارجية اتجاه الأزمة السورية والملف المصري، وهو ما أراد إيصاله إذ رفع علامة رابعة عقب الانتخابات معلناً انتصار الشعوب في مصر وفلسطين والبلقان، وكأنه يريد أن يقول إن هذه النتائج ستكون بداية جديدة تؤكد دعم الشعوب الساعية للحرية ربما تشهد مواقف تركية أكثر قوة. وبالتالي، فإن تلك النتائج تصب في صالح الثورة السورية والمعروف مساندة الحكومة التركية لها، وربما تتجه الحكومة التركية إلى مزيد من الضغط على الأطراف الغربية للتحرك بشكل أكثر جدية لمواجهة نظام الأسد الدموي، والذي هدأت الانتقادات له مؤخراً. كذلك من المعروف الموقف التركي الثابت بشأن رفض الاعتراف بالانقلاب العسكري في مصر، حتى إن "أردوغان" قد صرح بأنه لن يعترف بأي نتيجة لانتخابات تجرى في ظل الانقلاب.

والأمر نفسه بالنسبة للعديد من الأقليات المسلمة التي تهتم تركيا بشأنها في الدول الأسيوية لأسباب يتداخل فيها الثقافي بالإستراتيجي، بينما تغيب عن أولوياتنا نحن العرب.

ويُدفع بالنجاح الاقتصادي باعتباره الممكن لما سبق رصده من نتائج ودلالات: إذ يعد التقدم الاقتصادي الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية من أهم مصادر قوته التي مكنته من تجاورز

الأزمة، حيث عانى الشعب التركي كثيرا ويلات حكم العسكر من قمع وفساد وكذلك اضطهاد الأفكار العلمانية المحضة معتقداته وهويته، وعليه فقد أراد عبر تصويته للعدالة والتنمية عن تمسكه بالخيار المتوافق مع هويته (إن كان حزب العدالة والتنمية لا يعلن هوية إسلامية واضحة نظرا للقوانين العلمانية) تلك الهوية التي لا تقف عند شعارات وإنما وجد الشعب بصماتها ومقاصدها في حياته اليومية من تحسن في وسائل المواصلات ومستوى المعيشة.

ترى الحكومة أن ما حدث هو محاولة قوى خارجية تقويض الاقتصاد التركي الناجح لصالح بعض اللوبيات المالية ومؤسسات التمويل الداخلية المرتبطة بالخارج مباشرة، والتي تأثرت كثيرا في داخل تركيا وخارجها منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002.

فقد صرح "علي باباجان" نائب رئيس الوزراء أن البنوك التركية خسرت ما مجموعه 20 مليار دولار، وخسارة بنك الشعب (هالك) بلغت نحو 1.63 مليار دولار، كما خسرت عقد إيرادات كردستان العراق النفطية لصالح البنك الأميركي الاتحادي بضغط من الحكومة المركزية العراقية والحكومة الكردية، كما أنها لم تعد الجهة المفضلة للحكومة الهندية التي كانت ستدفع ديونها لإيران عبرها.

ورغم هذه التأثيرات السلبية للأحداث السياسية، إلا أن الاقتصاد التركي بدا أساسه قويا، حيث تعززت الأسواق بصدور بيانات اقتصادية أظهرت نمو الاقتصاد التركي 4.4 بالمئة في الربع الأخير من 2013 ليفوق توقعات المحللين التي كانت ترجع نموا بنسبة 4 بالمئة. وبلغ معدل النمو الاقتصادي أربعة بالمئة في 2013 بأكمله.

وأظهرت بيانات أخرى وصول العجز التجاري التركي إلى 5.1 مليار دولار في فبراير 2014 ليأتي دون توقعات بلغت 6.8 مليار دولار بفضل ارتفاع الصادرات بنسبة 6 بالمئة وانخفاض الواردات بنفس النسبة[19].

ومع إعلان فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية، ارتفعت الأصول التركية وبلغ سعر الليرة التركية نحو 2.163 ليرة للدولار بعد أن كانت 2.1921 لتصل إلى أعلى مستوياتها في أكثر من شهرين، لكنها لا تزال منخفضة بنحو 30 بالمئة عن مستوياتها قبل عام. وتوقع وزير المالية التركي "محمد شيمشك" انحسار المخاطر السياسية بعد انتخابات البلديات سيدعم الطلب المحلي وتوقعات النمو خلال العام الحالي[20].

ثانياً: التحديات المستقبلية

الانتخابات البلدية كانت الجولة الأولى من ثلاثة استحقاقات انتخابية، فستتلوها الانتخابات الرئاسية في العاشر من أغسطس المقبل، في حين ستجري الانتخابات النيابية العام المقبل. ولا

شك أن تلك النتائج التي حققها حزب العدالة والتنمية بالبلديات ستشكل له قاعدة تدعم موقفه في الانتخابات النيابية وربما الرئاسية، إلا أن الفترة القادمة ستحتدم فيها المنافسة، لا شك أنها ستشهد تجدد المواجهات بين حزب العدالة والتنمية وخصومه،وا ٍن إستراتيجية إدارة الأزمة ربما تتطلب من الحزب بعض التغيير، **ومن أهم التحديات التي يتعين التفاعل معها الفترة القادمة بحيث لا تقتصر إدارة الأزمات على ساحات الإعلام، أو على أمور جزئية:**

(1) على المستوى الداخلي لحزب العدالة والتنمية، فهناك تصور يرى أن استمرار حزب العدالة والتنمية في الحكم يعتمد بشكل أساسي على "كاريزما أردوغان"، ورغم توافر عدد من المسئولين البارزين بالحزب، إلا أن طبيعة الأمور تتطلب إعادة النظر والتأليف. وهنا تأتي أهمية إعادة ترتيب البيت الداخلي يسهم فيها عملية ضخ دماء جديدة للجان الحزب الإدارية خاصة أن النظام الداخلي للحزب لا يسمح لأعضائه بالترشح للفترة الرابعة سواء في الانتخابات البرلمانية أو المحلية، وترتب على هذه المادة عدم أحقية 73 نائبا من نواب حزب العدالة والتنمية الترشح في الانتخابات البرلمانية التالية، ومن بين هؤلاء "أردوغان" نفسه و نائب رئيس الوزراء والناطق باسم الحكومة "بولنت أرينتش"، وغيرهما من الوزراء البارزين.

وتبرز إشكالية تجديد الدماء في ضوء التكهنات حول مستقبل كل من "أردوغان" و"جول" على وجه الخصوص، فقد أعطت نتائج الانتخابات البلدية أردوغان دفعة كبيرة للترشح لرئاسة الجمهورية، ولا يبدو أنه هناك في المعارضة من يستطيع منافسته،ويُ رى أن مصير "أردوغان" السياسي سيحدد مصير رفيق دربه رئيس الجمهورية الحالي "عبد الله جول"، خاصة وأنه لا يتوقع تنافس الاثنين على منصب رئاسة الجمهورية في أعسطس القادم، بل يعتقد كثير من المراقبين أن قراريهما سيتخذ بالتنسيق بينهما، فإما أن يستمر كل منهما في منصبه،وا ٍما يتم اللجوء للنموذج الروسي "بوتين -مدفيدف" في تبادل المسؤوليات[21]، ولكن كلا من السيناريوهين يُ عد محل انتقاد إذ يحولان دون بروز سياسيين جدد في هذين المنصبين، ويُ توقع أن يتجاوز حزب العدالة والتنمية هذا الأمر فيصعد في أي من منصبي رئيس الحزب أو رئيس الوزراء أحد كوادره البارزة مثل "أحمد داوود أوغلو" أو "علي باباجان"، بينما يبقى "أردوغان" صاحب النصيب الأوفر في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. ولكن التحدي الأهم أن تحدث هذه التحولات دون خلافات داخلية حادة بالحزب[22].

(2) **أما على مستوى الإصلاح المؤسسي للدولة، فتأتي على رأس الأولويات مسألة إعداد دستور جديد:** فإنالوعد بدستور جديد لتركيا الجديدة كان واحد ًا من أهم عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية في عدة استحقاقات انتخابية ماضية، كان المنتظر دستور يعي الهوية التركية بكل تنوعاتها دون صراع مع ثوابت الجمهورية التركية، دستور يؤسس لدولة مدنية حقيقية ليس

به ثغرات يتسلل منها حكم العسكر، وأيضاً دستور يلائم مكانة تركيا الجديدة إقليمياً وعالمياً. تلك المهمة التي واجهتها العديد من الصعوبات فلم تتم إلى الآن، إذن كيف سيتعامل العدالة والتنمية مع هذه القضية مع زيادة تعقيدات السياق الداخلي والخارجي؟

أيضا شكل العلاقة بين مؤسسات الدولة وسلطاتها: وتعد العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية على جانب والسلطة القضائية على جانب آخر محل جدل كبير. فعلى سبيل المثال، في ضوء ما تقدمت به الحكومة من تعديل لقانون مجلس القضاء ووكلاء النيابة، بما يعطي لوزيرالعدل دوراً أكبر في أعمال المجلس والذي صدر من البرلمان بالفعل، ليصبح نافذاً منذ تصديق رئيس الجمهورية عليه في 26 فبراير، في ضوء ذلك اُعتبر أن هذا الإجراء يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات، لأن الجهاز التنفيذي بات أقوى من القضاء، وقد انتهى الأمر بإلغاء المحكمة الدستورية القانون في أبريل[23]. والخلاصة أنه مهما كانت الأسباب والمبررات لمثل تلك الإجراءات، فإن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود القانونية في إطار المبادئ الثابتة للعلاقة بين السلطات[24]، وبالفعل، فإن حكم العدالة والتنمية قد شهد العديد من الإصلاحات القضائية، سواء فيما يتصل بالمحكمة الدستورية أو توفير العدالة الناجزة، ولعل المدخل المناسب لإصلاح القضاء هو سن قوانين لمكافحة الفساد، مع العلم أن تركيا قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الفساد الاقتصادي.

(3) **وتقدم العلاقة بين الدولة والمجتمع مستوى آخر من التحديات، وفي هذا الإطار، تبرز مسألتان: الأولى: تقديم رؤية متوازنة لدولة قوية ومجتمع قوي، وذلك في ضوء الأزمة بين الحكومة وجماعة الخدمة،** فمن المعروف أن للطرق والجماعات (والمجتمع المدني بشتى تنوعاته، خاصة ذا المرجعية الإسلامية) لها مكانة وتأثير في المجتمع التركي، فقد حافظت على هويته في مواجهة العلمنة المتطرفة للدولة، كما قدمت له الخدمات الثقافية والبنى الاقتصادية في وقتٍ تراجعت فيه الدولة. ومن ثم، فلا شك أن مرحلة جديدة تشهد فيها تركيا دولة قوية إنما هي بحاجة إلى رؤية مختلفة لدور المجتمع ولعلاقته بالدولة، تلك الرؤية لابد أن يتشارك في وضعها الجانبان، لتهدف إلى الحفاظ على هذه الكيانات وعدم إهدار خبراتها، وفي الوقت ذاته الربط بين أنشطتها والسياسات العامة للدولة وفق رؤية متكاملة متوازنة.

الثانية: سياسات الدولة تجاه المجال العام، وفي مقدمة ذلك الوضع القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي: فتوفيق الأوضاع القانونية لمستقبل تلك الوسائل في تركيا من الموضوعات اليومية الملحة. لاسيما أن تركيا واحدة من بين الدول العشر الأكثر استخداما لموقع "تويتر" على مستوى العالم، حيث يوجد إثنا عشر مليون مستخدم في جميع أنحاء البلاد.

وتزداد حيوية الأمر مع الاستخدام السياسي لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد لجأ معارضو أردوغان -سواء كانوا ليبراليين، أو يساريين، أو من أنصار "جولن"- إلى هذه الشبكات للإعراب عن مواقفهم ضده[25]. ويبدو أن حزب العدالة والتنمية قد استفاد بسرعة كبيرة من تجربة خصومه في التعامل مع وسائل التواصل الإلكتروني، حيث كان قد قال المرشح عن الحزب لرئاسة بلدية غازي عثمان باشا أن حزبه يركز بصورة كبيرة على أنشطة قطاع الشباب "لإيمانه بدورهم في خدمة وطنهم وقدرتهم على حمل أعبائه"، مشيرا إلى أن شباب الحزب يتمتعون بتجربة غنية في التواصل مع الجمهور باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي[26].

إلا أن إصدار مكتب رئيس الوزراء بيانا بأن قرار حظر "تويتر" كان ضروريا بسبب "عدم تعاون الموقع بعد حكم أربع محاكم محلية بحذف بعض المحتوى"ما كان أيضً ا من إجراءات ضد اليوتيوب[27]، فضلا عن صعود البعد الأمني مع التسريبات السابق الإشارة إليها بشأن سوريا، هذه التطورات تجعل من تحديد السياق القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي أمر في غاية الأهمية، بحيث تضمن حدود الأمن القومي والمسموح بهأخلاقيً ا في التنافس السياسي دون أي مساس بالحريات، وبالطبع فإن إدارة تلك الإشكالية لهي بحاجة إلى درجة معقولة من الوفاق الوطني بين الشباب قبل أي أطراف أخرى.

(4) مستوى الخريطة السياسية الجديدة: فمع انتهاء تحالف "أردوغان"-"جولن" وتحوله إلى صراع يذكيه بعض أطراف المعارضة، من الواضح أن خريطة التحالفات السياسية والحزبية في تركيا لن تبقى كما هي عليه في المرحلة المقبلة، خاصة مع تبنى حزب الشعب الجمهوري، حارس القيم والمواريث العلمانية خطابا تصالحيا مع جماعة الخدمة، الذي اعتاد العلمانيون توجيه أشد الانتقادات لنفوذها المتزايد، وتوجهاتها الإسلامية باعتبارها خطرا على الدولة التركية وعلمانيتها.

ولما كانت جماعة الخدمة ليست حزبا سياسيا، بل من المرجح أن تخسر الكثير من أصوات مؤيديها إذا تحالفت مع أحزاب علمانية أو قومية ضد حزب العدالة والتنمية الذي استمدت الكثير من نفوذها في مؤسسات الدولة في إطار تحالفها معه، فنجد عددا من السيناريوهاتيُطرح بشأنها، ومن بينها: أن الحركة قد تقدم على إنشاء حزب سياسي تقدم من خلاله أطروحاتها، ويكون واجهة سياسية تحميها من بطش الحكومة بها، إلا أن ضعف خبرتها في التعامل السياسي المباشر قد تحول دون ذلك. أما الخيار الثاني، فهو تقديم تنازلات وتوافقات مع الحكومة للحفاظ على أنشطتها وتواجدها، لاسيما أن هذا كان منهج جماعة الخدمة مع حكومات مختلفة بما فيها حكومات غير إسلامية، ويتوقف نجاح ذلك الطرح على مدى إدراك الحكومة ما سبق الإشارة إليه

بشأن تصور مختلف للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وكذلك استعداد الجماعة للتناغم مع سياسات الدولة خاصة في مجال التعليم، فلا تتحول إلى دولة موازية.

ولكن تطرح هذه التطورات في قلبها مسألة العلاقات البينية للتيارات والتكوينات الإسلامية، فكثير ًا ما يتحدث قادة الحركات ذات المرجعية الإسلامية عن رؤى مثالية في هذا الشأن، إلا أن التجارب تثبت أننا مازلنا بحاجة إلى التفكر في آليات منظمة للعلاقات البينية هذه، ليتمكن أصحاب المرجعية الحضارية الإسلامية من تقديم نموذج في الاختلاف والمعارضة كما قدموا نموذج ًا في الاتفاق والتحالف.

(5) مستوى السياسة الخارجية: وتتعدد مواضع التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية في المرحلة القادمة، وبينها:

أ- **ما يقال بشأن تأزم إستراتيجية "تصفير المشكلات مع دول الجوار" على خلفية المواقف التركية الداعمة للثورة السورية والرافضة للانقلاب العسكري بمصر.** وفي سياق الانتقادات الموجهة للموقف التركي الداعم لإرادات الشعوب تحدث وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" عن مجموعة من المبادئ تشرح الرؤية التركية حول هذا الأمر، وربما تكون محل اختبار في الفترة القادمة. ومن هذه المبادئ: تقدير إرادة الشعوب، والإيمان بأن التغيير ضرورة[28]. وعامة ً، فإن ما يبدو حتى الآن يؤكد ثبات الموقف التركي على هذه المبادئ،فتعليق ًا على أحكام الإعدام الصادرة مؤخرا في حق 529 من رافضي الانقلاب، قال "أردوغان": "أتمنى ألا تنفذ المحكمة التي أصدرت أحكام الإعدام بحق عدد كبير من المتهمين في مصر، تلك الأحكام، حتى لا ترتكب بذلك جريمة ستظل خالدة في تاريخ القانون"، مؤكدا "أن النظام القانوني الذي لا يمتلك ضميرا ولا شجاعة، والذي يقوم عليه سادة يرون في شعوبهم عبيدا، هو نظام مستعد لارتكاب جريمة في أي لحظة"[29].

ب- **مستقبل القوة الناعمة التركية،** وذلك في ضوء خلاف الحكومة مع جماعة الخدمة، والتي تعد فاعلا أساسي ًا ومؤثر ًا في هذا الإطار من خلال أنشطتها الإعلامية والتعليمية والاقتصادية. ومن ثم فالسؤال: إلى أي مدى ستؤثر الخلافات الداخلية على اتجاه هذه الأدوات، لاسيما أن وسائل الإعلام التابعة للجماعة تشن هجوما واضحا على الحكومة التركية.

جـ- المرحلة الجديدة من العلاقات الأميركية-التركية، وهذا على خلفية جملة من القضايا السياسية، بينها ما سبق ذكره من مواقف تركية مما يجري في مصر وسوريا، وتداعيات التقارب الإيراني-الأميركي وا إبرام اتفاقات حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني دون حضور تركي كما أن هذا الاتفاق أعطى الدبلوماسية الإيرانية آفاقا جديدة للعلاقة بالولايات المتحدة التي تشهد علاقاتها مع تركيا حالات من الفتور، وصولا إلى توجه تركيا لإتمام صفقة الصواريخ مع الصين

واستمرار الخلافات مع إسرائيل. وفي الوقت ذاته تواجه تركياستقطاباً في شمالها بسبب النزاع الغربي-الروسي على أوكرانيا حاليا[30].

د- مسار الانضمام للاتحاد الأوربي، فإذا كنا قد ذكرنا أن الوعد بدستور جديد أبرز تعهدات العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي، فإن إحراز تقدم في مسار الانضمام للاتحاد الأوربي أبرز التعهدات على الصعيد الخارجي. وقد تمكنت تركيا تحت قيادة العدالة والتنمية من الإسراع في وتيرة الإصلاحات الديمقراطية وفق معايير كوبنهاجن، فتقلصت السيطرة العسكرية على المؤسسات المدنية بشكل كبير، كما تحقق تقدم ملحوظ في حقوق الأقليات، والأمر نفسه في الشق الاقتصادي. إلا أن مسألة الهوية مازالت هاجس أوربا الذي لا تستطيع الفكاك منه لتتقبل دولة مسلمة بين جنبات ناديها المسيحي[31].

والخلاصة، أوضحت نتائج الانتخابات البلدية أن "نموذج تركيا العدالة والتنمية" يمتلك العديد من عناصر القوة، إلا أن هذا النموذج يمر في الوقت ذاته بمرحلة مفصلية بالغة الحساسية، تتشابك فيها التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب منه مزيد من الابتكار سواء في الرؤى والخطاب أو الآليات.

الهوامش:

1 - إسماعيل ياشا، **تركيا.. صراع بين الحكومة والجماعة**، 21 ديسمبر 2013:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c75e5e38-9492-4ec5-84fd-11a765012f3a

2 - علي حسين باكير، **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**، 21 أكتوبر 2013:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310201131315489 91.htm

3 - انظر حول هذا الاستفتاء:
خورشيد دلي، **أردوغان وحلم الرئاسة**، 3 أكتوبر 2010:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c9778088-bfe1-4ef4-8a04-9d4db892773a

4 -يقدم أنصار أردوغان عدة طعون على المكالمات المسربة، انطلاقاً من أنه كان يتحدث لابنه من العاصمة أنقرة، بينما الحقيقة أن أردوغان قضى ذلك اليوم في قونية. كما أن التوقيتات المسجلة على أشرطة تسجيل المكالمات تتزامن بالدقيقة مع إلقاء أردوغان لكلمة جماهيرية في قونية، أو لاجتماع عقده مع رئيس وزراء لبنان السابق نجيب ميقاتي في المدينة ذاتها، أو للحظة توديعه من قبل شخصيات الحزب وقيادات المدينة. لكن لم يفصل إلى الآن أي تحقيق قضائي في صحة التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء التركي في التسجيل.

5 - **أردوغان: الانتخابات المحلية من شأنها تقرير مصير تركيا**، 25 مارس 2014:
http://www.aa.com.tr/ar/turkey/305670

6 - خورشيد دلي، **الانتخابات التركية.. الأيديولوجيا والاستحقاق**، 21 مارس 2014:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/f100221b-af61-45a2-98e1-2863bc5b9796

7 - عدد الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات البلدية في تركيا، ارتفع ليصل إلى 52 مليونا و695 ألفا و831 ناخبا، بزيادة مليونين و505 آلاف و901 ناخب مقارنة مع الانتخابات الماضية.

8 - مركز الجزيرة للدراسات، **الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات**، 1 أبريل 2014:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/04/201441114830782204.htm

9 - بشير عبد الفتاح، **دلالات حياد الجيش إزاء فضيحة الفساد**، 20 يناير 2014:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a1bff61c-2e1a-4322-85db-8035887bca16

10 - سعيد الحاج، **الانتخابات البلدية ترسم مستقبل تركيا السياسي**، 26 مارس 2014:
http://aljazeera.net/opinions/pages/99de4836-5675-47fa-b8d0-f8cc4331f1f0

وفي ضوء احتدام التنافس، فقد اضطر حزب الشعب الجمهوري لاسترضاء وترشيح أحد كبار سياسييه السابقين والذي كان أخرجه من صفوف الحزب قبل سنوات، كما دفع جماعة جولن لتأييده. كما بدت معركة إزمير، قلعة حزب الشعب الجمهوري التقليدية، شرسة حيث دفع الحزب الحاكم بأحد أنجح وزرائه، وهو وزير المواصلات السابق، لتلك البلدية التي تعاني من مشاكل مزمنة في قطاع المواصلات تحديدا.

11 -**ماذا سيحدث في الانتخابات التركية المحليّة؟**، 30 مارس 2014:
http://www.alsafwanews.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD

12 - **نتائج الانتخابات التركية.. أرقام ودلالات ورسائل للداخل والخارج**، 31 مارس 2014:
http://www.alquds.co.uk/?p=149875

13 - مركز الجزيرة للدراسات، الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلالات، **مرجع سابق.**

14 - **فوز مرشحة حزب العدالة والتنمية الحاكم " فاطمة شاهين" برئاسة بلدية ولاية غازي عنتاب**، 31 مارس 2014:
http://www.aa.com.tr/ar/turkey/307849

15 - **فوز مرشحة حزب الشعب الجمهوري برئاسة بلدية "آيدين"**، 31 مارس 2014:
http://www.aa.com.tr/ar/turkey/307890

16 - **فوز مرشحة حزب السلام والديمقراطية " غولتان كيشاناك" برئاسة بلدية ولاية ديار بكر**، 31 مارس 2014:
http://www.aa.com.tr/ar/turkey/307860

17 - **هنية: فوز "العدالة والتنمية" في انتخابات تركيا دليل على صحة منهجه**،31 مارس 2014:
http://fj-p.com/Party_InPress_Details.aspx?News_ID=26638

18 **مسيرة في غزة ابتهاجاً بفوز حزب "العدالة والتنمية" التركي بالانتخابات**، 1أبريل 2014:

http://fj-p.com/Party_InPress_Details.aspx?News_ID=26645

19 - **الليرة تلتقط بعض الأنفاس بعد نتائج الانتخابات التركية**، ا أبريل 2014:

http://www.alarab.co.uk/?id=19091

20 - **المرجع السابق.**

21 - سعيد الحاج، **الانتخابات البلدية ترسم مستقبل تركيا السياسي**، مرجع سابق.

22 - برنامج من إسطنبول، **قناة التركية (الناطقة بالعربية)**، 12 أبريل 2014.

23 **- المحكمة الدستورية التركية تلغي قوانين الحكومة بتوسيع صلاحيات وزارة العدل**، 11 أبريل 2014:

http://www.aa.com.tr/ar/turkey/312535

24 - مركز الجزيرة للدراسات، **أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي، 10 مارس 2014:**
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/03/201436154217329133.htm

25 - سونر چاغاپتاي، **#حظر_التغريد المفروض على "تويتر" يُضر لأردوغان وتركيا**، 21 مارس 2014:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/twitterban-is-bad-for-erdogan-and-turkey

26 - **مواقع التواصل" ساحة ساخنة في الانتخابات التركية**، 29 مارس 2014:

http://www.aljazeera.net/news/pages/82ea6908-3687-45f1-92df-b90482f4ae31

27 - **المرجع السابق.**

28- أحمد داوود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، ترجمة: فاطمة إبراهيم المنوفي، **رؤية تركية**:

http://rouyaturkiyyah.com/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7/

29 - تركيا تواصل أضخم حملة احتجاج على أحكام الإعدام، 13 أبريل 2014:
http://www.alquds.co.uk/?p=155734

30 - مركز الجزيرة للدراسات، أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي، **مرجع سابق.**

31 - انظر على سبيل المثال:

ديفيد أوفيل، تركيا في أوروبا: السجل التاريخي والتحديات والمستقبل، **رؤية تركية:**

http://rouyaturkiyyah.com/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF-2